Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, 2022

Deanship of Scientific Research

The Position of the Jordanian Parliament from the Internal Policies of the Government of Suleiman Al-Nabulsi (1956-1957) AD. (Study in the Parliament's Minutes)

Bassam Btoush*

Al Hussein Technical University, Jordan.

Received: 14/4/2021
Revised: 14/6/2021
Accepted: 30/6/2021
Published: 15/9/2022

* *Corresponding author:*
bassam_btoush@yahoo.com

Citation: Btoush, B. (2022). The Position of the Jordanian Parliament from the Internal Policies of the Government of Suleiman Al-Nabulsi (1956-1957) AD. (Study in the Parliament's Minutes). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 238–251.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2753

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study examines the positions of the Fifth Jordanian Parliament's members from the internal policies of Suleiman Nabulsi's government from 1956-1957, including issues of freedom, democracy, economic, and developmental issues, with the ideas and demands presented by the members to develop. Actually, the Fifth parliament is significant because of the broad representation of the political parties, which exceeded half of its deputies. Moreover, the Nabulsi government is important because it was the first Jordanian experience with formation of a party-based parliamentary government that emerged from the parliament. Thus, this study compresence the intellectual and political debate defined, especially with regard to the government's internal policies, the nature and its relationship with it, the quality of concerns, and the types of challenges which preoccupied the parties at the time, and to analyze the ideas, programs, legislation to address. The study combined the historical approach of temporal and objective frameworks and placing them in their historical context analyzing of governmental and parliamentary discourse to understand the parties' positions and ways of thinking and approaching domestic politics. The study relied primarily on the minutes of the Fifth Jordanian Parliament's sessions preserved in the Jordanian parliament's archive and published in the Official Gazette, and a large number of studies on the experience of the government of Suleiman Nabulsi, a number of Jordanian newspapers, and references in Arabic and English that discussed the affairs of this period. It should be noted that no previous research has been conducted on this topic and based on the parliament's archive.

Keywords: Jordan history; Jordanian fifth parliament; political parties; Suleiman Nabulsi; parliamentary governments; domestic policies; National Socialist Party.

موقف مجلس النواب الأردني الخامس من السياسات الداخلية لحكومة سليمان النابلسي 1956-1957م (دراسة في محاضر المجلس)

بسام البطوش*

جامعة الحسين التقنية، الأردن.

ملخّص

اعتنت هذه الدراسة برصد وتحليل موقف أعضاء مجلس النواب الأردني الخامس من السياسات الداخلية لحكومة سليمان النابلسي 1956-1957م، والمتصلة بقضايا الحريّات والديمقراطية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية، وما قدّمه النواب من أفكار ومقترحات ومطالب لتطوير هذه السياسات. ويكتسب المجلس النيابي الخامس أهمية خاصة من كونه شهد تمثيلًا حزبيًا واسعًا، فاق نصف عدد نوابه، كما تكتسب حكومة النابلسي أهمية من كونها التجربة الأردنية الأولى في تشكيل حكومة نيابية حزبية منبثقة عن مجلس النواب. من هنا، تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الجدل الفكري والسياسي الذي عرفه هذا المجلس تحديدًا حول السياسات الداخلية للحكومة، وطبيعة العلاقة بين المجلس والحكومة، ونوعية الهموم والاهتمامات النيابية والحكومية، ونوعية التحديات والمشكلات التي شغلت طرفي العلاقة آنذاك، وتحليل ما قدّمه الطرفان من أفكار، وبرامج، وتشريعات، ومواقف لمواجهتها. مزجت الدراسة بين المنهج التاريخي عبر تحديد الإطارين الزماني والموضوعي ووضعهما في السياق التاريخي لهما، وبين منهج تحليل المضمون للخطاب الحكومي والنيابي، لفهم موقف الطرفين وطرائق تفكيرهما ومقاربتهما للسياسات الداخلية. واعتمدت الدراسة بالدرجة الأولى على محاضر جلسات مجلس النواب الأردني الخامس، المحفوظة في أرشيف مجلس النواب الأردني، والمنشورة في ملاحق الجريدة الرسمية، إلى جانب عدد كبير من الدراسات حول تجربة حكومة سليمان النابلسي، وعدد من الصحف الأردنية، والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية التي تعالج شؤون هذه المرحلة. علمًا أنه لم يسبق أن أجرت دراسة على هذه القضية وبالاستناد إلى أرشيف المجلس.

الكلمات الدالة: تاريخ الأردن، مجلس النواب، الحكومات النيابية، الأحزاب، سليمان النابلسي، سياسات داخلية، الحزب الوطني الاشتراكي.

المقدمة:

يُنظر إلى تجربة انتخابات المجلس النيابي الخامس وتأليف حكومة سليمان النابلسي(1908-1976م)[1] النيابية الحزبية على أنها مثّلت خطوة مبكرة في تشكيل الحكومات البرلمانية، قادها الملك الحسين بن طلال في مستهل توليه الحكم، لكن هذه التجربة تعرضت لتحديات داخلية وخارجية أعاقت مسيرتها.

تميّز مجلس النواب الأردني الخامس 1956-1961م بأنه المجلس النيابي الوحيد الذي عرف أول ميلاد لحكومة نيابية حزبية داخله، مكونة في غالبيتها من وزراء نواب، وإن كان رئيسها لم يحالفه الفوز في الانتخابات، لكنه كان أمين سر أكبر الأحزاب فوزًا بمقاعد في المجلس النيابي الخامس. ونظرًا إلى فرادة هذه التجربة وتميّزها، أكتسبت الأهمية لدراسة شكل العلاقة بين المجلس والحكومة المنبثقة عنه، وتحديدًا في ما يتعلق بموقف المجلس من السياسات الداخلية للحكومة، والمتصلة بشؤون الحريات والديمقراطية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية، ودراسة وتحليل رؤية الحكومة في هذه الشؤون والقضايا، وموقف المجلس من هذه الرؤية وما انبثق عنها من سياسات، وما قدّمه النواب على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية والسياسية من أفكار وبرامج ومقترحات ومطالب ومواقف حيال هذه السياسات الحكومية.

تميّزت العلاقة بين المجلس والحكومة، بنوع من التعاون والتكامل وفقًا للمحددات الدستورية، ولو نظرنا في التفاصيل لوجدنا أن رئيس الحكومة ليس نائبًا، لكنه منتمٍ للحزب الوطني الاشتراكي صاحب أكبر كتلة نيابية، وكان سبعة وزراء من أصل أحد عشر وزيرًا، حزبيون، كما ضمّت الحكومة ثمانية نواب، في حين ضمّ مجلس النواب ثمانية عشر نائبًا ينتمون لأحزاب مشاركة في الحكومة، وهكذا، تبدو العلاقة وثيقة ومتداخلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأتاح التمثيل الحزبي الواسع داخل المجلس والحكومة فرصة للجدل الفكري والسياسي والبرامجي المتنوّع، لكن، قصر عمر التجربة حدّ من توليد وتطبيق حزمة من الأفكار والرؤى والبرامج المعبّرة عن متطلبات المرحلة وهموم الأردنيين وأشواقهم نحو مستقبل أفضل.(عثمان، 2016، ص97. الغويين، 2019، ص85). الماضي، الموسى،1988، ص600. المجالي، 2009، ص197).

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة وتحليل موقف مجلس النواب الخامس من السياسات الداخلية لحكومة سليمان النابلسي 1956-1957م، ورصد وتحديد طبيعة السياسات الحكومية في قضايا الحريات والديمقراطية، وفي الشؤون والملفات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية التي شغلت الحكومة والنواب في تلك المرحلة، وتوضيح اتجاهات الفكر والسياسة التي حكمت مواقف النواب أفرادًا وكتلًا حزبية وبرلمانية حيال السياسات الداخلية لحكومة النابلسي، والوقوف على أثر هذه السياسات والمواقف النيابية منها في تحديد مصير الحكومة والتجربة برمتها.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة من خلال البحث في رصد وتحليل موقف مجلس النواب الخامس تجاة السياسات الداخلية لحكومة سليمان النابلسي في الفترة الممتدة 1956-1957 من خلال محاضر الجلسات، وتحديدًا في مجالات الحريات والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية، نظرًا إلى فرادة هذه التجربة في التاريخ السياسي الأردني، حيث لعبت جملة تحديّات وظروف داخلية وإقليمية دورًا مؤثرًا في تحديد توجهات صانع القرار الأردني والبيئة الداخلية بما فيها موقف البرلمان الأردني تجاة الأحداث والقضايا القائمة، بما فيها الموقف من الحكومة المنبثقة عن وسياساتها.

أسئلة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما ظروف إنتخاب مجلس النواب الأردني الخامس؟ وما تركيبته؟ وما ظروف تشكيل حكومة النابلسي الحزبية النيابية، وما تركيبتها؟ وما سياسات حكومة سليمان النابلسي المعلنة حول الحريات والديمقراطية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية؟ وما موقف النّواب المستقلين

([1]) ولد سليمان النابلسي في السلط عام 1910م في أسرة من كبار الملاّكين والتجّار، تعود جذورها إلى مدينة نابلس بفلسطين، تلقى تعليمه الأولي في كتّاب الشيخ عبدالحليم زيد الكيلاني في السلط، ثم انتقل لتلقي تعليمه في كلية النجاح بنابلس، ثم في الكلية الإنجليزية في القدس (English College The)، ثم تلقى تعليمه الجامعي في تخصص الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأمريكية ببيروت وتخرج فيها عام 1932م. كانت له اهتماماته السياسية والعامة في ما يخص تطور القضية الفلسطينية والقضايا العربية في أثناء مراحل تعليمه كلها. وبدأ حياته العملية معلمًا للغة الإنجليزية في مدرسة الكرك المتوسطة، الإنجليزية، وبعد سنة انتقل معلمًا في مدرسة السلط الثانوية، ثم عملً رئيسًا لديوان رئاسة الوزراء، ثم في وزارة المالية رئيسا لدائرة تدقيق الحسابات، ثم استقال من العمل الحكومي، وانخرط في العمل السياسي المعارض للحكومات، وساهم في تاسيس عدد من الأحزاب والنادي الفيصلي، ودخل وزيرًا للمالية عام 1947م للمرة الأولى، ثم عُيّن وزيرًا للمالية والاقتصاد في عام 1950م، ثم سفيرًا للأردن في لندن 1953م، وقد ساهم في تاسيس الحزب الوطني الاشتراكي 1954م، ثم تولى موقع الأمين العام له، وخاض انتخابات مجلس النواب عام 1954م، لكنه انسحب في يوم الاقتراع احتجاجًا على التدخلات الحكومية، وخاض الانتخابات النيابية 1956م ولم يحالفه الحظ، لكن الملك الحسين كلفه برئاسكة الحكومة الحزبية النيابية الأولى في تاريخ البلاد 1956م. وقد تولت الحكومة إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية في آذار 1957م، وقدمت استقالتها في ظروف غير طبيعية بتاريخ 10 نيسان/ إبريل 1967م، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله لعدة سنوات، وتوفي في العام 1976.

والكتل الحزبية النيابية من هذه السياسات الحكومية؟ وما أثر السياسات الداخلية للحكومة وموقف النواب منها في تحديد مصير الحكومة؟

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة منهج البحث التاريخي، بتحديد الإطار الموضوعي والزماني للدراسة في سياقهما التاريخي، وحُصرت في حكومة سليمان النابلسي 1956-1957م، خلال عهدة مجلس النواب الخامس 1956-1961م، وعلى وجه التحديد في ما يخصّ موقف المجلس من السياسات الداخلية للحكومة، نظرًا إلى خصوصية التجربة بتشكيل حكومة حزبية نيابية، يشارك فيها النواب، وقوى حزبية ممثلة في المجلس. كما اعتمدت الدراسة منهجية تحليل المضمون في ما يتعلق ببيانات الحكومة وسياساتها وخطابها، وبيانات النواب وخطابهم السياسي والفكري، فجرى جمع المادة العلمية من مصادرها الأولية، المتمثلة في محاضر جلسات مجلس النواب الخامس، والجريدة الرسمية وملاحقها المتعلقة بمسيرة المجلس وحكومة النابلسي، إلى جانب المصادر والمراجع المتنوعة المتصلة بموضوع البحث، وهذا يقتضي إخضاع المادة العلمية للتصنيف والنقد والتحليل، وصولًا إلى عرضها في نسقٍ وصفيّ تحليليّ نقديّ معمّق.

الدراسات السابقة:

لا تتوفر المكتبة العربية على سوى على دراسة واحدة متصلة بموضوع هذه الدراسة، لكن، تتمثل في أطروحة الدكتوراة المنشورة للباحث فيصل الغويين، بعنوان "سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية 1908-1976"، وتُعنى بدراسة سيرة حياة النابلسي، قبل تشكيله الحكومة وبعد إستقالته منها، وتضمّنت دراسة تجربته في الحكم، وتطرقت لنهج الحكومة في الحكم وسياساتها الخارجية والداخلية، لكنها لم تتطرق لموقف النواب من سياسات الحكومة(الغويين، 2019)، أما دراستنا هذه فمكرّسة على وجه التحديد لدراسة موقف مجلس النواب الخامس من السياسات الداخلية لحكومة النابلسي بالإعتماد على محاضر جلسات مجلس النواب الخامس.

أولًا: طبيعة العلاقة بين مجلس النواب الخامس وحكومة سليمان النابلسي

أسفرت نتائج إنتخابات مجلس النواب الخامس بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1956م عن فوز القوى الحزبية بأغلبية مقاعد المجلس، فقد تحالفت أحزاب الوطني الإشتراكي، البعث العربي الإشتراكي، والشيوعي في خوض هذه الانتخابات(الموسى،2008، ص 68. الماضي، الموسى،1988، ص636. المجالي، 2009، ص 197). وفاز الحزب الوطني الاشتراكي بإثني عشر مقعدًا، وجماعة الإخوان المسلمين بأربعة مقاعد، وحزب البعث العربي الإشتراكي بثلاثة مقاعد، والجبهة الوطنية التي تضم تحالف الشيوعيين واليساريين بثلاثة مقاعد، وحصل الحزب العربي الدستوري على ثلاثة مقاعد، أما حزب التحرير الإسلامي فلم يحصل سوى على مقعد وحيد(جريدة الدفاع، 1956). وشغل المقاعد المتبقية نوابٌ مستقلون، وشاركت حركة القوميين العرب في هذه الانتخابات، لكنها لم تفز بأي مقعد(حبش،2019، ص90)، وهكذا، سيطرت الأحزاب على ستة وعشرين مقعدًا من المقاعد الأربعين لمجلس النواب الخامس، وهذا أهلها لتشكيل الحكومة بتكليف ملكي(جريدة الدفاع، 1956. طريف، 2014، ص ص50-51).

باشر مجلس النواب الخامس أعماله بتاريخ 25 تشرين الأول/ إكتوبر1956م(جلسة مجلس النواب الخامس، 1956/10/25م)، واستجابة لمقتضيات دستورية قدمت حكومة إبراهيم هاشم استقالتها بتاريخ 27 تشرين الأول/ إكتوبر 1956م، وفي ضوء نتائج الانتخابات، عزم الملك الحسين بن طلال(1935-1999م) على إرساء تقاليد سياسية جديدة في تشكيل الحكومات، وترسيخ نهج جديد في آلية تأليفها، فوجّه دفة الأحداث نحو تأليف حكومة برلمانية حزبية منبثقة من المجلس ومنسجمة مع تركيبته السياسية. وبدأت الأوساط السياسية تتحدّث عن إتجاه النية لتكليف أحد قيادات الحزب الوطني الاشتراكي بتأليف الوزارة، كونه أكبر الأحزاب الفائزة بمقاعد نيابية، وتركّزت الأضواء على النائب عبدالحليم النمر الحمود (1916-1964م) من الحزب المذكور مرشحًا للرئاسة(الماضي، الموسى، 1988، ص ص636-637. المجالي، 2009، ص201. أبو نوار، 1990، ص253)، لكن، التكليف الملكي ذهب في نهاية المطاف إلى أمين سرّ الحزب سليمان النابلسي(1908-1976م) لتشكيل الحكومة(الحسين، 2009، ص ص 107-108. الشيّاب، 2016، ص ص125-129)، نظرًا إلى ما يتمتع به من خبرة، ولكونه أمين سرّ الحزب(الحسين، عمّان، 2009، ص ص107-108. أبو نوار، 1990، ص254)، بالرغم من عدم فوزه في الانتخابات(الماضي، الموسى، 1988، ص636-637. المجالي، 2009، ص201)، لكنه كان يُعدّ في نظر البعض من "ألمع شخصيات الحزب، وأكثرهم معرفة بصناعة الحكم، وأوسعهم إطلاعًا على الشؤون الداخلية والدولية"(المجالي، 2009، ص201).

وجاءت تركيبة حكومة النابلسي، مجسّدة للتقارب والتعاون الذي وصل حد التحالف بين الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي منذ أحداث حلف بغداد في كانون أول/ ديسمبر عام 1955م(عثمان، 2016، ص374. الموسى، 2008، ص 64. دائرة المطبوعات والنشر، 1993. ص10)، فتألفت الحكومة إضافة إلى الرئيس من خمسة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي، هم: أنور الخطيب(1917-1993م) ولم يكن نائبًا، وكل من نواب الحزب؛ عبدالحليم النمر(1916-1964م)، وشفيق الرشيدات(1917-1978م)، وصالح المعشر (1906-1979م)، ونعيم عبدالهادي (1912-1996م)، ووزيرًا عن حزب البعث هو عبدالله الريماوي (1920-1980م)، ووزيرًا عن الجبهة الوطنية(تحالف يساري يضم الحزب الشيوعي) هو عبدالقادر الصالح (1908-1992م)، وثلاثة من الوزراء المستقلين، هم: سمعان داود، وصالح المجالي (1910-1983م)، وصلاح طوقان(1910-1980م) (دائرة المطبوعات والنشر، 1993، ص60). ويُذكر أن الحزب الوطني الاشتراكي تأسّس في عمّان بتاريخ 7 تموز/ يوليو 1954م، وكان من أبرز مؤسسيه،

هزّاع المجالي(1919-1960م)، عبدالحليم النمر(1916-1964م)، أنور الخطيب (1917-1993م)، حكمت المصري(1907-1993م)، شفيق الرشيدات (1917-1978م)، كمال منكو(1918-1984م)، وصالح المعشر (1906-1979م)(عثمان، 2016، ص97. الغويين، 2019، ص85). وتألف مكتبه الدائم الأول من: هزّاع المجالي، كمال منكو، أنور الخطيب، حكمت المصري، وشفيق الرشيدات، وانتخب هزاع المجالي أمينًا لسر الحزب(الغويين، 2019، ص87)، لكنه ما لبث أن إستقال من الحزب في تشرين أول/ اكتوبر 1954م، فخَلَفه سليمان النابلسي في أمانة السر، واستمر الحزب الذي أصدر جريدة (الميثاق)، في نشاطه حتى 25 نيسان/ إبريل 1957م، حين قرّر مجلس الوزارء حلّ جميع الأحزاب السياسية(الماضي، الموسى،،1988، ص600. المجالي، 2009، ص197).

وكان للحزب الوطني الإشتراكي مشاركة سابقة غير مكتملة في انتخابات المجلس النيابي الرابع التي جرت بتاريخ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م. لكنه قرّر سحب مرشحيه ومن بينهم سليمان النابلسي عندما شعر أن وزارة أبو الهدى التي كانت تشرف على إجراء الانتخابات، تتدخل لصالح إنجاح مرشحيها. وفي يوم الانتخابات (1954/10/16م) قامت الأحزاب بالعديد من الاحتجاجات والمظاهرات في عمّان وغيرها من المدن الأردنية، وسقط عدد من القتلى، وبرز الحزب الوطني الاشتراكي في هذه الأحداث(عثمان، 2016، ص ص104-106. الموسى، 2008، ص63). وهذا قد يفسّر جانبًا من نجاح الحزب في انتخابات 1956م، لكن هناك من يُجادل بأن نجاح من نجح من الحزب "لم يكن قط لأنهم كانوا ينتسبون للحزب الوطني الاشتراكي، بل لأن أشخاصهم – وقبل أن يتألف الحزب الوطني- ذوو مكانة وقوة انتخابية في دوائرهم"(المجالي، 2009، ص 198). ويؤكد أن فوزهم "لا يرجع أبدًا إلى انتمائهم للحزب، إذ لم يكن أثر يذكر للحياة الحزبية في كسب أصوات الناخبين"(المجالي، 2009، ص201).

ولدت حكومة النابلسي في ظل ظروف محلية وإقليمية غاية في الصعوبة والتعقيد، أي في لحظة لم تكن البلاد قد تعافت فيها بعد من آثار الأحداث المرتبطة بحلف بغداد، وما خلّفته من تضاد بين مواقف القوى السياسية الأردنية، كما جاءت ولادتها في لحظة لم يزل الأردن فيها متاثرًا في أجواء قرار الملك الحسين بتعريب قيادة الجيش في الأول من آذار 1956م، وما مثّله هذا القرار من خطوة تأسيسية لمزيد من الإجراءات المعزّزة لإستقلال الأردن وتقليص النفوذ البريطاني فيه(Abidi,1965,p135-136)، فاشتدت المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقّعة عام 1928م (Records of Jordan 1919-1965, Volume3. p123-129.FO371/13025

وفي يوم تشكيل حكومة النابلسي وقع العدوان الثلاثي على مصر(1956م)، مما ألهب الشارع العربي، وفرض استحقاقات ومتطلبات طارئة لم تكن في بال الحكومة والنواب معًا، وانشغل الجميع بالشؤون الخارجية، وكان الملك الحسين قد أشار على الحكومة بضرورة فتح جبهة ضد اسرائيل دعمًا للشقيقة مصر، لكن مصر نصحت بعدم إقدام الأردن على هذه الخطوة الخطيرة، ولم تحبّذ الحكومة خيار إنخراط الأردن في هذه الحرب على نحو مباشر(التميمي، 1986، ص11).

لا شك في أن هذه البيئة فرضت على الحكومة أولوياتها، فجاءت سياسية بالدرجة الأولى؛ كالانشغال بمجريات الأحداث العربية، ومشروع التقارب مع مصر وسوريا، والحصول على المعونة العربية، ومطلب إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948م، ومطلب إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي والصين ودول الكتلة الشرقية(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/27م)، وهذا ظهر جليًّا في بيانها الوزاري الذي ألقاه رئيس الحكومة سليمان النابلسي بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م.

وقد أثار تجاهل البيان الوزراي الذي يعد بمثابة برنامج عمل الحكومة للسياسات والقضايا والشؤون الداخلية، التساؤلات النيابية: حول مدى إمتلاك الحكومة برنامجًا مدروسًا للحكم؟ ولماذا أغفلت الشؤون والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية في بيانها؟

وبالرغم من هذه التحفظات والتساؤلات حازت الحكومة على ثقة النواب، ولم يحجب الثقة عنها سوى النائب أحمد الداعور، العضو في حزب التحرير الإسلامي. وحتى المعارضة المفترضة للحكومة بلونها الحزبي القومي واليساري، والمتمثلة في نواب جماعة الإخوان المسلمين وسواهم من المستقلين فقد منحوا الحكومة الثقة أو الفرصة للعمل، وقد أوضح النائب محمد عبدالرحمن خليفة (1919-2006م)، (المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن) أن منح الثقة للحكومة يهدف إلى منح فرصة لتطوّر هذه التجربة في تشكيل الحكومات، معبّرًا عن تفاؤله بالحكومة وبهذه التجربة السياسية الجديدة(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29).

ثانيًا: الجدل الفكري والسياسي النيابي حول السياسات الحكومية في الحريّات وحقوق الإنسان والديموقراطية:

1- الموقف من قضايا الحريات العامة والديموقراطية:

كشفت الحكومة في بيانها الوزاري عن جانب من رؤيتها في مجال الحريات العامة والديموقراطية، إذ قال البيان: "فسياسة الحكومة قائمة على إيمانها العميق بإرساء قواعد الحياة النيابية الدستورية الديموقراطية والتمكين لها، وذلك باحترام الدستور وأحكامه نصًا وروحًا، وبضمان سيادة القانون، وبإطلاق حريات المواطنين، وتمكينهم من ممارستها ممارسة فعلية مسؤولة" ووعدت الحكومة، "أن تُطلق الحريات العامة وتحترم الحريات الخاصة" كما وعدت بتقديم "التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحدّ من حرية المواطنين، وتعيق نمو الحياة الديموقراطية النيابية، واستبدالها بقوانين تقدمية أخرى، تتمشّى مع سياسة الحكومة القومية التحررية، وفي مقدمة القوانين هذه قانون الأحزاب، قانون المطبوعات، قانون الوعظ والإرشاد، وقانون

الإشراف على البدو". كما وعد البيان بإصدار قانون دفاع جديد وفق أحكام الدستور، و"بإعادة النظر في كثير من القوانين القائمة مستهدفة تحقيق وحدة التشريع العربي، آخذة بعين الاعتبار أن الفقة الإسلامي مصدر من مصادر التشريع الأساسية"(جلسة مجلس النواب الخامس 27 /11/ 1956).

أبدى النواب مواقفهم من مسائل الحريات والقضايا المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان في ردودهم على البيان الوزاري، فقد اهتمت كتلة الجبهة الوطنية التي تضم تحالف اليسار والشيوعيين في الكلمة التي ألقاها النائب الشيوعي فائق ورّاد (1926-2008م) بتأييد ما ورد في البيان حول إطلاق الحريات العامة، وإلغاء القوانين الرجعية، وانتقدت إغفال قانون مقاومة الشيوعية، وعدم الوعد بالغائه. وأيدَ النائب عبدالخالق يغمور (1912-1984م) من كتلة حزب البعث العربي الاشتراكي ما أورده البيان حول الحريات العامة(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29)، أما زميله في الحزب النائب كمال ناصر فتفرّد في لفت نظر الحكومة إلى ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية عند تعديل قانون الانتخاب(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29). وكان من المتوقع أن يشيد المتحدّث باسم كتلة الحزب الوطني الاشتراكي النائب سعيد العزة، بتوجّهات الحكومة نحو"استبدال قانون الدفاع الحالي الجائر بقانون آخر وفق أحكام الدستور، وهذه الخطوة تتمشى مع سياسة الحكومة العامة في إزالة جميع القوانين التعسفية والرجعية"(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29). ولفتَ النائب محمد عبدالرحمن خليفة، بإسم كتلة جماعة الإخوان المسلمين، نظرَ الحكومة وهي تتحدث عن الحريات والديمقراطية، إلى جانب فكريّ مؤكدًا أن "الإصلاح لا يقوم إلا على الأسس التي تنبثق من صميم أفكار الأمة وتاريخها وعقائدها وآمالها وأحلامها" منتقدًا النظريات الغربية، ومطالبًا بالتمسك بمباديء الاسلام، وتوقّف عند ما وعدت به الحكومة في البيان الوزراي بجعل الإسلام مصدرًا من مصادر التشريع، وحبّذَ لو أن البيان عدّ الإسلام مصدرًا رئيسيًا للتشريع تقيّدًا بنصوص الدستور(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29).

ونجد نائبًا غير شيوعي هو وليد الشكعة، يستنكر على الحكومة عدم تطرق البيان الوزاري إلى إلغاء قانون مقاومة الشيوعية وقانون الدفاع. وطالب النائب المستقل يوسف البندك بتعديلات دستورية تعزّز مبدأ "الأمة منبع السلطات والسيادة"، مؤكدًا أن التعديل، "يجب أن يتم في عهد هذا البرلمان الحرّ". كما انتقد الاستمرار في تعيين رؤساء البلديات في فلسطين، مطالبًا بانتخاب المجالس البلدية في الضفة الغربية(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29).

وجاء رد رئيس الوزراء النابلسي على المطالب والملاحظات النيابية، مؤكدًا، احترام الحريات، واعدًا بالسعي للإفادة من مقترحات النواب(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29).

وبقي النواب يعودون إلى التذكير بمطلب إلغاء قانون الدفاع الصادر عام 1935م، فقد تقدّم نائبا الخليل حافظ عبدالنبي(إخوان) وعبدالخالق يغمور(بعث)، بمقترح لإلغاء قانون الدفاع، وقدّما مبررات المقترح، في حين عارضهما النائب فائق وراد (شيوعي) مطالبًا بالإبقاء على قانون الدفاع لحاجة البلاد في حالات الطوارىء لمثل هذا القانون، لكنّه طلب استبداله بقانون تقدّمي لا يعاكس الحريات العامة، ولا يُفعَّل الا بموافقة مجلس النواب (جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). وجاء موقف الحكومة، على لسان رئيسها، مؤكدًا حاجة البلد "إلى قانون دفاع آخر يصون حريات المواطنين الشرفاء ويبعد بهم عن أن يكونوا ملهاة بيد الحكّام، وأن تكون حرياتهم نهبًا مقسّمًا لكل غرض وشهوة"، ورفض فكرة إلغاء قانون الدفاع على نحو كامل. وهنا يظهر جدول أولويات الحكومة عندما طلب النابلسي فسحةً من الوقت، نظرًا إلى إنشغال الحكومة بمفاوضات إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية في الفترة المقبلة، ووعد بأن لا تُسيء الحكومة إستخدام قانون الدفاع الحالي، لحين صدور قانون دفاع جديد(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). وناشد الرئيس النابلسي والوزير النائب عاكف الفايز المجلس عدم التصويت على مقترح الإلغاء، في حين دافع رئيس المجلس حكمت المصري عن صلاحيات المجلس، وأصرّ بأن النصّ الدستوري يُلزم بتصويت المجلس عليه، لإحالته للجنة القانونية لدراسته ثم تحويله للحكومة(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). وطرح رئيس المجلس المقترح للتصويت، لكن المجلس لم يوافق على إحالته إلى اللجنة المختصة(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22)، متوافقًا مع رغبة الحكومة، مما يؤكد الثقل الذي تمتلكه الحكومة بين النواب.

وواصل المجلس مطالبة الحكومة تنفيذ وعودها الواردة في بيانها الوزاري في مجال تحديث التشريعات الناظمة للحريات العامة والفردية(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/29). وفي الجلسة النيابية الأخيرة التي حضرتها حكومة النابلسي، قبل إستقالتها، تساءل النائب الشيوعي فائق ورّاد(1926-2008م) عن سبب تلكوء الحكومة في تقديم مشروعات القوانين التي "تنسخ القوانين الرجعية القديمة، كما وعدت في البيان الوزاري"، وردّ رئيس الوزراء سليمان النابلسي، قائلًا: "لم تُغفل الحكومة هذه الناحية، ولن تُغفلها، وستعمل على تمكين هذا المجلس في دورة استثنائية قادمة من معالجة القضايا التي تجول في ذهن النائب المحترم"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/3/21).

2- الحريات الصحفية والإعلامية:

انتقد النواب سياسات الحكومة حيال حرية الصحافة، وإسلوب تعاملها مع طلبات ترخيص الصحف المقدّمة للحكومة، منذ وقت طويل، ولم يصدر فيها قرار. وكان رأي الحكومة على لسان وزير الداخلية، يؤكد أنها تحترم الحريات الصحفية، وان بعض طلبات الترخيص فيها نواقص، وأن مجلس الوزراء سيضع أُسس لترخيص الصحف لمن يستكمل طلبه، وأن المجلس بتّ فعلًا ببعض الطلبات، ووافق على بعضها، وأن الحكومة عاكفة على صياغة قانون مطبوعات جديد(جلسة مجلس النواب الخامس 8 /1/ 1957).

– وانتقد بعض النواب إستمرار حجب الصحف بأوامر سابقة، في حين وعدت الحكومة بتأمين الحريات العامة وحرية النشر، وأنها رفعت فعليًا القيود عن الصحافة، وستضع قريبًا قواعد خاصة في مجلس الوزراء لإعادة الصحف المعطّلة، ولإعطاء رخص جديدة(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/2/19).

– لكن رئيس الحكومة النابلسي لم يكن مجاملًا في موضوع الحريات الصحفية، فقد خاطب النواب "أن بعض الصحف قد باتت تجارةً وموردًا للرزق، والصحافة بمعناها السامي هي رسالة توجيه للأمة، فمن واجب هذا المجلس ومن واجب السلطة التنفيذية التي تستمد توجيهاتها من هذا المجلس أن تضع قيودًا حتى لا يُستغل المواطنون، وحتى لا يوجّهوا توجيهًا خاطئاً فيه دمار لهذا البلد ولحريته ولاستقلاله"، لكنه أكد إيمانه بحرية الصحافة، وكشف عن عزم الحكومة "أن يكون للهيئات والأحزاب والكتل السياسية وللاتجاهات الفكرية أدوات تعبّر عن رأيها"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/2/19). وفي الواقع منحت الحكومة تراخيص لعدد من الصحف الحزبية، وأعادت صحفًا حزبية معطلة للصدور(الموسى، 2008، ص77)،

3- الحريات الاجتماعية والثقافية:

اعتنى النواب بمناقشة المسائل المتعلقة بالهوية المجتمعية، ومواجهة التحديات والمشاكل المتصلة بالآداب والأخلاق العامة، فقد ناقش المجلس شكوى مقدّمة من مواطن مقدسيّ، مما يُعرض في دور السينما من الأفلام البريطانية والفرنسية والأمريكية، وهذا لا يخلو من البعد السياسي في ظل أحداث العدوان الثلاثي على مصر. وهنا، علّق النائب الإخواني محمد عبدالرحمن خليفة معترضًا على ما يُعرض في دور السينما من أفلام، وما يُنشر لها من دعايات وصور في الشارع العام، مُطالبًا وزارة التربية والتعليم المناط بها مراقبة الأفلام، متابعة ما يُعرض في دور السينما، كما طالب النائب العام والنيابة العامة بإقامة دعوى بشأن الأفلام والصور لإخلالها بالآداب العامة(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/12/18). النائب الشيوعي فائق ورّاد نظر إلى الموضوع بمقاربة أخلاقية سياسية، وأضاف إلى مخاطر أفلام تلك الدول احتوائها على العنف والقتل، وأيضًا تدميرها للروح الوطنية والمعنوية في نفوس الموطنين، وطالب بتشديد الرقابة عليها(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/12/18). لكن، النائب يوسف البندك، كان من رأيه، "بما أن سياستنا الخارجية مع الدول العربية متجانسة، فأرجو أن نعلم ما هي الطرق التي تسير عليها مصر وسوريا في مراقبة الأفلام ونعمل بموجبها"(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/12/18).

أما النائب الإخواني عبدالقادر العمري(1927-2010م)، فنظر إلى السينما كوسيلة للتثقيف والتوجيه، يمكن أن تستثمر في الخير او في الشر، وطالب "بوضع رقابة نزيهة على الأفلام، ثم إنني أقول أن السينما تعمل في يوم الجمعة، وفي وقت الصلاة، وكثير من دور السينما تجاور المساجد فتختلط أصوات المصلين بأصوات التمثيل، وهذا لا يتلائم مع الكرامة الإسلامية، ونحن في بلد مسلم فاقترح غلق دور احترامًا لكرامة الإسلام"(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/12/18). مما دفع النائب المستقل وأحد شيوخ العشائر البارزين، وأحد رموز القوى الاجتماعية المحافظة، الشيخ حمد بن جازي(1886-1962م)، للتعليق قائلًا: "هذه الأشياء الخليعة تُخالف الدين والشريعة"، وقال: "أطلب إغلاق السينما دائمًا، لا جمعة ولا غيره"، في ردّه على مقترح قدّمه النائب الإخواني عبدالقادر العمري، أن تُغلق دور السينما أيام الجمعة إحترامًا للشعور الديني(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/12/18).

وكان موقف الحكومة على لسان وزير الداخلية النائب عبدالحليم النمر أن "لجنة مراقبة الأشرطة السينمائية لا تُقر عرض أي فلم يُلاحظ منه أية دعاية إسرائيلية أو أية دعاية ضد المصلحة القومية، كما لا تُقرّ عرض أي فلم تهتكي". فانتقد النائبان الإخوانيان محمد عبدالرحمن خليفة وعبدالباقي جمو الردّ الحكومي مطالبين بتغيير لجنة مراقبة الأشرطة السينمائية(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/2).

ثالثًا: موقف مجلس النواب من سياسات الحكومة في مجال الاصلاح الاداري والمالي ومكافحة الفساد:

1- نقد و اقع الجهاز الإداري الحكومي وتشخيص مشكلاته:

أولى البيان الوزراي إهتمامًا بمسألة الإصلاح الإداري وإعادة "تنظيم الجهاز الإداري وإعادة تنسيقه، بما يكفل قيامه بواجباته وأداء مهماته على الوجه الأكمل مع التعهد بحماية الموظفين في تعييناتهم وترقياتهم وتنقلاتهم وحقوقهم من المحسوبية والتعسف" (جلسة مجلس النواب الخامس 11/27/ 1957). وقد توافق النواب مع هذه السياسة الحكومية وساندوها، فهذا النائب وليد الشكعة يؤكد في جلسة الثقة أن الإصلاح الإداري مطلب شعبي، متمنيًا أن توفّق الحكومة في تنظيمه على أساس الكفاءة والمقدرة، بعيدًا عن مكاسب حزبية أو شخصية أو عائلية"(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29).

وذهب النائب الشيخ أحمد الداعور إلى أن الفساد قديم والشكوى منه قديمة ومتوارث عبر الحكومات، وانتقد أساليب الإصلاح المعتمدة على إبدال موظف مكان موظف(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). في حين شدّد النائب الشيوعي فائق ورّاد على ضرورة تأسيس نقابة للموظفين، وأن يؤخذ رأيها في التعيينات والتنقلات(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/8). من جهته انتقد النائب الإخواني محمد عبدالرحمن خليفة التفاوت الكبير في الرواتب بين فئات الموظفين، مُطالبًا بإنصاف صغار الموظفين(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/8). وانتقد النائب الإخواني حافظ عبدالنبي المُخالفات في التعيين والترقية في الجهاز الحكومي، وأشار إلى الإعتداءات على المال العام التي ترد في تقرير ديوان المحاسبة(جلسة مجلس النواب الخامس

1957/1/22). ولفتَ النائب عبدالخالق يغممور الأنظار إلى فساد المخاتير والفرسان العاملين معهم في القرى(جلسة مجلس النواب الخامس 29 /1/ 1957).

2- التحذير من تغلغل الحزبية في الجهاز الحكومي:

وفي ظل مطالبات نيابية للحكومة بالابتعاد عن التحيّز أو التعصبّ الحزبي، والنأي بالجهاز الحكومي عن الحزبية، وبمناسبة مناقشة التقرير السنوي لديوان الموظفين، أكدّ النائب مصطفى خليفة ضرورة عدم تسخير الوظيفة الحكومية للعمل الحزبي، أو إستقواء الموظف العام بحزبه للتملص من الواجبات الإدارية والوظيفية، "لأن الحكومة حكومة الشعب كله، وليست حكومة حزب البعث أو الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الاشتراكي، أنا أعرف أن الحكومة لكل مواطن أردني" وطلب أن يكون الإصلاح الإداري "في منتهى النزاهة ولا يمتّ بصلة إلى الحزبية"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/8) وأيّده النائب المستقل ثروت التلهوني والنائب الإخواني محمد عبدالرحمن خليفة فحذَّرا من تغلغل "الحزبيات" في الجهاز الحكومي(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/8). ونفى رئيس الوزراء الصبغة الحزبية عن حكومته، وقال: "والحكومة لا علاقة لها بالحزبية، فهي منبثقة عن هذا المجلس الذي يُمثّل الشعب تمثيلًا صحيحًا كاملًا، وهي على هذا الأساس تهتدي بهدي جلالة الملك المعظم وإرشادات المجلس الكريم. ونقطة أخرى أريد أن أؤكد عليها وهي أن قوانين الدولة تحرّم على الموظفين تحريمًا قاطعًا الإنتساب إلى الأحزاب، فإذا كان هناك أنصار لحزب ما أو جماعة ما، فليس معناه أنهم أعضاء في تلك الأحزاب أو الجماعات وهم لا يستطيعون أن يسيّروا الحكومة، بل الصالح العام هو رائدنا وهو الذي يسيّرنا"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/8). وهكذا، أظهر النابلسي رغبته في أن تصطبغ حكومته بالصبغة النيابية لا بالصبغة الحزبية، وإن كان واقع الحال يقول أنها تشكّلت من إئتلاف حزبيّ نيابيّ.

وارتبط بمسألة التجاذبات الحزبيّة والتنافس في الجهاز الحكومي، مطالبة عدد من نواب الأحزاب اليسارية والقومية وبعض النواب المستقلين بما أسموه "تطهير" أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، من العناصر التي اعتبروها غير موالية للحكومة، أو متهمة بحسن علاقتها في ما مضى، مع قائد الجيش المعزول، الضابط البريطاني جون باغوت غلوب ((John Bagot Glubb (1897-1986م)، فهذا النائب ذي التوجه المستقل داود الحسيني، يُطالب الحكومة منذ بداية عملها، وفي أثناء مناقشة بيانها الوزاري، بالضرب بيد من حديد على "المفسدين والملفّقين والدسّاسين وعملاء الإستعمار المنتشرين بيننا خصوصًا هذه الأيام، وأن يكون موظفي دوائر الأمن فنيين قادرين ذوي أخلاق حسنة ووطنية صحيحة"(جلسة مجلس النواب الخامس 1956/11/29). وأيد في وقت لاحق اجراءات الحكومة بإنهاء خدمات أو إحالات على التقاعد لعدد من الموظفين من درجات مختلفة "الذين اعتقدت أنهم من أذناب الاستعمار أو أهملوا بوظائفهم أو أسباب أخرى"، مؤيدًا ما أسماه التطهير الذي تمارسه الحكومة في "وظائف الدولة من جميع الدرجات، خاصة في الداخلية والشرطة والجيش(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). وهكذا، لم تتوقف دعوات التطهير عند حدود الجهاز الإداري الحكومي، وأيد هذه السياسة النائب الشيوعي فائق وراد، فقد دعا إلى إعادة النظر في منتسبي الجيش والأمن العام وخاصة المباحث العامة والتخلّص ممن أسماهم المتأثرين في كلوب باشا(جلسة مجلس النواب الخامس 29 /1/ 1957)، في حين طلب النائب كمال ناصر إعطاء الحكومة الفرصة الكافية، لإستكمال عملية تطهير الجهاز الحكومي(جلسة مجلس النواب الخامس 29 /1/ 1957). وعليه، فقد ارتبط مطلب الإصلاح الإداري، بالصراع بين الأحزاب والتكتلات السياسية، فالحكومة النيابية الحزبية، تسعى بضغط من أحزابها، ومن النواب المنتمين للتيارات السياسية القومية واليسارية إلى تحقيق ما أُطلق عليه "تطهير الجهاز الإداري"، بمعنى التخلص من العناصر الإدارية المحسوبة على القصر وعلى تكتلات سياسية مناوئة للحكومة، لذا ستتردد في جلسات المجلس دعوات متناقضة، بعضها يدعو إلى تطهير الجهاز الإداري، وبعضها يدعو إلى نبذ التعصب الحزبي، ومنع استقواء الموظفين الحزبيين بالحكومة الحزبية، وستكون الخلافات المتصلة بقوائم إنهاء الخدمات والإحالة على التقاعد من أسباب النهاية السريعة لعمر الحكومة.

ومن الواضح أن قطاعًا من النواب سعى إلى تجنيب الجهاز الإداري الحكومي والمؤسسات العسكرية والأمنية من التعصب الحزبي والتجاذبات والانحيازات السياسية، والمحافظة على حياد الجهاز الحكومي وحمايته من الصراعات والتصفيات السياسية، وقد حاولت الحكومة الايحاء بأنها تؤمن بهذه السياسة لكنها تورطت فيما سمي التطهير الاداري والتخلص من مناوئيها في الجهازين المدني والعسكري.

3- سبل معالجة الفساد الإداري والمالي وتعزيز الرقابة:

تبلورت مواقف النواب من السياسات الإدارية والمالية وتحديدًا في مسألة فرض رقابة أكثر صرامة على القرار الإداري والمالي للحكومات، في مناسبات كثيرة، منها مناقشة البيان الوزاري للحكومة، ومناقشة تقريريّ ديوان الموظفين وديوان المحاسبة، حول أعمال الجهاز الحكومي في عام 1956م. ويمكننا قراءة الموقف النيابي من السياسات الإدارية للحكومة من خلال المحاور الآتية:

- أنصف النواب حكومة النابلسي، وأقرّوا بان الفساد متوارث وتراكمي، وحمّل النائب مصطفى خليفة جميع الحكومات ومجالس النواب السابقة المسؤولية عن الوصول إلى هذه الأوضاع، وطالب النواب والوزراء (جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). ووافقه الرأي النائب فائق العنبتاوي، في أن الفساد في الجهاز الإداري وتفشي الرشوة والمحسوبية متوارث عبر الحكومات المتتالية، وأن من واجب مجلس النواب مراقبة الحكومة، كما من واجب الحكومة مراقبة موظفيها(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22).
- طرح النواب مقترحات عدة لتفعيل الإصلاح الإداري والمالي وتعزيز الرقابة على المال العام، وطرح النائب يعقوب المعمر في مناقشته للبيان

الوزاري فكرة أن يُسأل الموظف "من أين لك هذا؟ فإما أن يكون قد حصل على هذه الثروة عن طرق الرشوة، أو عن طريق استغلال السلطة، وطالب بتطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟)"(جلسة مجلس النواب الخامس 29 /1/ 1957).

- بعض النواب ذهب إلى المعالجات الفكرية والأخلاقية لمسألة مكافحة الفساد، فقدّم النائب أحمد الداعور(حزب التحرير الإسلامي) مقاربة فكرية حول منهج الإصلاح الإداري الذي يؤمن به، المستند إلى أسس عقائدية إسلامية "وإن الإصلاح الحقيقي أن توضع العقيدة في الشعب، أي أن يعمل على إحياء مبدئه وهو الإسلام بأن يدرسه دراسة واعية ليؤمن به عن تفكير وقناعة، كما آمن به تقليدًا ووجدانًا، حتى يكون حيًّا في نفسه، يملك عليه تفكيره ومشاعره، وأن يكون النظام المنبثق عن مبدئه هو الذي يُعالج مشاكله، وبذلك تتوحّد أفكار الناس ومشاعرهم وأنظمتهم التي يعالجون بها مشاكلهم"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/22). وشاطره التصور ذاته النائب المستقل ثروت التلهوني، فقال: "فالعلاج الصحيح أن نطبّق القانون الشامل ألا وهو الإسلام، الذي يعالج الإنسان كإنسان يحفظ الحق في العمل والثروة للجميع ويفرض الواجبات على الجميع"(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/30).

- طالب النواب بتعزيز صلاحيات ديوان المحاسبة وديوان الموظفين، وبمناسبة مناقشة تقرير ديوان المحاسبة تحدّث النائب فائق العنبتاوي عن خلل تشريعي يُعيق عمل ديوان المحاسبة، وناشد المجلس والحكومة تحقيق الإصلاح الإداري أو الإستقالة(جلسة مجلس النواب الخامس 1957/1/30).

- أكد عدد من النواب على ضرورة العدالة في تفعيل تشريعات مكافحة الفساد، وهذا النائب الشيوعي يعقوب زيادين، رأى أن تقرير ديوان المحاسبة يركّز على سرقات ومخالفات صغار الموظفين ولم يتطرق للفساد الكبير أو الفاسدين الكبار، وأنه يلجأ للتشهير بكبار الموظفين على أشياء تافهة، كما انتقد منهجية إعداد التقرير(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30).

- طالب النواب الحكومة بإيقاع العقوبة العادلة والرادعة على الفاسدين، فطالب النائب عبدالباقي جمو "بعقوبات رادعة للسارقين"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30)، وبرّر ذلك "لإن هذا الداء مرض تأصل في نفوسهم ولن يزيل هذا المرض إلا الحد الذي وضعه الله سبحانه وتعالى (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالًا من الله والله عزيز حكيم)"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30). ونبّه النائب الإخواني عبدالقادر العمري إلى "أن كثيرًا من المخالفات والسرقات والاختلاسات التي كانت تحدث لم يلقَ مرتكبوها الجزاء الذي يتناسب مع خطورة الحادث مما يشجّع على تكرار المخالفة"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30).

- تبنى النواب فكرة تأسيس هيئة لمكافحة الفساد، فقد اقترح النائب المستقل فائق العنبتاوي "إيجاد ديوان للتحقيق وتأمين تشريع له يُحدّد صلاحياته، تُقدم إليه التهم والمتهمون الوارد ذكرهم من تقارير ديوان المحاسبة وديوان الموظفين"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/22). وبرّر مقترحه هذا، فقال: "لايكفي وجود ديوان للمحاسبة وديوان للموظفين وصلاحياتهم مسلوبة لا يستطيعون غير تقديم التقارير إلى المجلس النيابي"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/22). وأكدّ في جلسة تالية على أهمية طرح مقترحه للتصويت(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 29 /1/ 1957). وحاول رئيس الوزراء النابلسي ثني المجلس عن إقرار هذا المقترح، فقال: "إن ديوان المحاسبة وديوان الموظفين يتقدمان كلاهما للمجلس الكريم بالتقارير السنوية، تُدرس وتُمحص في المجلس، وتُحال إلى الحكومة، والحكومة بحكم كونها حكومة وبحكم كونها مسؤولة أمام المجلس لا تستطيع أن تعمل إلا بثقته يُجبرها على التقيد بتوجهاته"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 29 /1/ 1957)، لكن المجلس لم ينسجم مع الرغبة الحكومية فتبنّى أربعة عشر نائبًا المقترح بالإضافة إلى صاحبه، مفاده، وتبلوّر المقترح في مطلب نيابي "نقترح إيجاد مجلس تأديبي يتولى أمر التحقيق في التهم والشكاوى، فيفصل في المخالفات القانونية وغيرها التي تعالج بعقوبات إدارية، ويُحيل التهم الجزائية الخاضعة لقانون العقوبات إلى المحاكم النظامية المختصة، وأن يُسنّ لهذا المجلس التأديبي تشريع خاص تُعيّن فيه صلاحياته، حتى يقوم بمهمته خير قيام"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30). ووجد المقترح تضمنًا من النائب اليساري ووزير الزراعة عبدالقادر الصالح، الذي أكد أن المقترح لا يتنافى مع سياسة الحكومة، ووعد بالأخذ بمقترحات ومطالب النواب حول تقرير ديوان المحاسبة مع تنويهه بأن المخالفات الواردة فيه لا تعود لعهد هذه الحكومة(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30). وعليه، طلب النائب العنبتاوي التصويت على الإقتراح بما أنه مقبول من الحكومة ومن النواب معًا(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30). فردّ النائب ووزير الاقتصاد الوطني نعيم عبدالهادي طالبًا تأجيل النظر في الاقتراح، لحين ترى الحكومة ما ستفعله لتوسيع صلاحيات المجلس التأديبي المقترح، لكن النائب فائق العنبتاوي أكّدَ أن "الحكومات السابقة كانت تعد بوضع حدّ للتجاوزات، ولم تفعل شيء، وقد تكون هذه الحكومة عازمة على اتخاذ اجراءات، لكنها قد لا يطول عمرها"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30). وعليه طرح رئيس المجلس الاقتراح للتصويت فنال الموافقة بالإجماع لإحالته كتوصية للحكومة(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30).

رابعًا: موقف النواب من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومة النابلسي:

1- الموقف من الأوضاع والسياسات الاقتصادية العامة:

جاء بيان حكومة النابلسي مهملًا للجوانب الإقتصادية والاجتماعية والتنموية. وهذا دفع النواب لإنتقاد الحكومة وبيانها بسبب هذا الخللّ، وتساءلوا

عن سبب تجاهل الحكومة للشؤون الداخلية(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 11/27/ 1957). وفي أثناء مناقشة النواب للبيان الوزراي تحدّث النائب الشيوعي فائق ورّاد بإسمه ونيابة عن زميله النائب الشيوعي يعقوب زيادين(1921-2015م)، منتقدًا غياب الافصاح عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للحكومة "لأن تحقيق مطالب هذه الفئات الشعبية يكون دعامة أساسية في تقوية وتطوير العهد التحرري القائم، ونحن نرجو من الحكومة أن تقدّم في وقت قريب، مشروعاتها المدروسة لإنعاش الوضع الاقتصادي وإنهاض الصناعة والزراعة والتجارة الوطنية ومكافحة البطالة والغلاء وتوفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة لجماهير الشعب"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/11/29). وبذات السياق تحدّث النائب المستقل يعقوب معمّر، مستهجنًا تغافل البيان الوزاري عن مجمل الشؤون الداخلية، "أما من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فقد أتى البيان على أنزر اليسير منها، كأنما هذا البلد في إستكفاء، وفي غير حاجة إلى أي إصلاح من هذه النواحي" وطالب بتشجيع المستثمرين (الرأسماليين) لفتح مشروعات انتاجية تحد من الاستيراد من الخارج وتفتح فرص عمل للعاطلين عن عمل، لأن الجهاز الحكومي لن يتمكن من استيعابهم. واتقد عدد كبير من النواب تجاهل الحكومة في بيانها الوزاري للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبسط سياستها حيال الملفات والقضايا الزراعية والصناعية والخدمية المتنوعة، وطالبوا بتعزيز التعاون والشراطة مع اقتصاديات الدول العربية المجورة كسوريا ومصر وهما الدولتان المفضلتان في تلك اللحظة من طرف الحكومة ومن طرف جزء كبير من النواب ذوي التوجهات القومية واليسارية والاشتراكية الوطنية(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/11/29).

وفي رده على النقد النيابي، قال النابلسي: " أن الحكومة لم تغفَل عن هذا وإنما ربأنا بأنفسنا أن نتقدم للمجلس الكريم بدراسات مبتسرة ومشروعات غير مدروسة، فقد أرجأنا هذا إلى وقت قريب مناسب حيث سنتقدم لكم بالمشروعات وبإلقائها بين أيديكم، وسنعمل كل ما نستطيع لإعادة التعاون الكلي بين تقدّم الشعب وتحرّره في النواحي السياسية والإكتفاء الاقتصادي والنهوض الاجتماعي والصحي والزراعي، ومختلف نواحي النشاط الأخرى، وسنعمل بسياسة التقشف ما استطعنا إلى ذلك سبيلا"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/11/29).

كل هذا جرى في مناقشة البيان الوزاري، أما بعد أن نالت الحكومة ثقة مجلس النواب، فقد بقيت الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية حاضرة في مساجلات النواب والحكومة، ودأب النواب على التعبير عن عدم رضاهم عن التجاهل الحكومي لهذه الملفات والقضايا الحيوية، وانصبت جهود النواب في المحاور الآتية:

- الاستمرار في مطالبة الحكومة بتحديد سياساتها الاقتصادية – الاجتماعية. (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/22).
- انتقاد تركيز الحكومة على الشؤون والعلاقات والملفات الخارجية. (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/22).
- عرض المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والادارية والمعيشية التي تواجه المواطنين يوميًا ومطالبة الحكومة بتقديم حلول ومعالجات لها. ودأب النواب على عرض مطالب دوائرهم في مجال الخدمات وما تعانيه من مشكلات(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 8 كانون الثاني1957).(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/12/18). (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/12/11). (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 29 /1/ 1957). (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/30).
- تعزيز الفرص أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية ومعالجة البطالة ورفع معدلات الانتاج والحد من الاستيراد، ولتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد. (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/22).
- وهناك (النائب الشيخ الإسلامي أحمد الداعور) من عارض ما يمكن تسميته خصخصة المرافق العامة والمؤسسات الحيوية للدولة، كميناء العقبة وسكة الحديد ومناجم الفوسفات والإسمنت والبوتاس، (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/2/19).

2- الموقف من قضايا العمل والعمال والبطالة:

ولأن الحكومة لم تقدّم في بيانها الوزاري ما يشكف عن رؤيتها للشؤون والقضايا المتصلة بالعمل

والعمال والأجور والنقابات، فقد عواجهت منذ جلسة مناقشة النواب لبيانها جملة مطالب ومقترحات:

- انتقاد غياب الرؤية الحكومية لشؤون العمل والعمال والهموم والتحديات المتصلة بهذا الملف الحيوي، كغياب التشريعات الناظمة للعمل والعمال، وتدني الأجور وفوضى الأنظمة والتعليمات.
- المطالبة بقانون ينظّم علاقات العمال بأصحاب العمل ويحميهم من تعسفه وجشعه ويحدّد أوقات عملهم وإجازاتهم، وذلك على غرار ما هو متبع في الأمم الراقية"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/11/29).
- اهتم المجلس بمناقشة الشكاوى والتظلمات الواردة من المواطنين حول المظالم التي يتعرض لها العمال، ومعاناة المواطنين من شح فرص العمل واتساع رقعة البطالة. (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/12/18).
- اهتم عدد من النواب بطرح مشكلة تفاقم البطالة بين المتعلمين أو من أسموهم "حَمَلة الشهادات من المتعلمين" وتوقّف النائب عبدالخالق يغمور عند ما يشير إليه تقرير ديوان الموظفين لعام 1956م من نشوء البطالة بين المتعلمين، فقال: "تبيّن أن البطالة بين المتعلمين أزمة واقعية في الأردن، وعلينا أن نأخذ هذه الظاهرة بعين الإعتبار، وعلى الحكومة على نحو خاص أن تُنشيء المشروعات لاستيعاب هذا العدد من أصحاب الشهادات

الذين ينتظرون العمل لخدمة الوطن وخدمة أنفسهم"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). وأكدَّ النائب الشيوعي يعقوب زيادين(1921-2015م) على ضرورة مواجهة البطالة بين المتعلمين، عبر التوجه نحو التعليم المهني(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). وفي ردّ رئيس الوزراء على مداخلة النائب زيادين، قال: "تفضل الدكتور زيادين وتكلّم عن التعليم بأنه يهيء المواطنين إلى طلب الوظيفة، ونحن نشاركه ونقول أن دوائر الحكومة قد شرقت بالموظفين، وأن البلد بحاجة إلى أخصائيين، وهذا يدعو بالنهوض بالبلد اقتصادياً،ونحن نعمل الجهد لإفساح المجال لذلك"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). وخشي النائب داود الحسيني من أن يكون لزامًا على الحكومة تعيين جميع أصحاب طلبات التوظيف المقدّمة لديوان الموظفين، مقترحًا، "يجب أن ندفع المتعلمين خاصة إلى الأعمال الحرة، ففكرة التوظيف هذه من رواسب الإستعمار البغيض خلقها عن قصد"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). أما النائب ثروت التلهوني فطلب "أن تسير الحكومة الحالية وما سيأتي بعدها من حكومات نحو سياسة تعليمية مهنية والابتعاد عن سياسة التوظيف، لأن هذه السياسة ستؤدي إلى الإنهيار الاقتصادي للبلد، وأن يُنعَش هذا الاقتصاد بتوفير المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8). وطالب النائب عبدالقادر العمري الحكومة بالمسارعة في تقديم قانون العمل والعمال للأخذ بيد العامل ورفع مستواه(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8).

- انتقد النواب مماطلة الحكومة في تنفيذ ما وعدت في أثناء مناقشات النواب للبيان الوزاري به من تقديم حلول وبرامج لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، ولفت نواب إلى ان قضايا العمل والعمال "تُسقط حكومات وتقيم حكومات"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1956/12/18).
- ولم تغب المعالجات الفكرية عن الجدل النيابين فقد النائب الإسلامي محمد عبدالرحمن خليفة قدّم تصوّره لرؤية الإسلام في حل مثل هذه المشكلة، وبين أن الإسلام أوجب "لكل مواطن في الدولة الإسلامية حق العمل؛ فإن لم يجد عملًا، فلكل مواطن وأرجو أن أنبّه إلى كلمة مواطن دون تفريق سواء كان من ناحية المذهب أو الجنس إذا كان عاطلًا عن العمل فله أربعة حقوق"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8)، وحدّد هذه الحقوق في المسكن، والكسوة، والمؤونة، والمركب، وضرب مثلًا كأن تكون (بسكليت) أو تذاكر شهرية في خطوط الباصات(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/1/8).

3- الموقف من الأحوال المعيشية للمواطن:

اهتم النواب بلفت نظر الحكومة إلى معاناة أبناء دوائرهم الانتخابية من صعوبة الأحوال المعيشية، ومن إنتشار الفقر والبطالة، وهذا المطلب ظهر بوضوح في أثناء مناقشات النواب للبيان الوزاري للحكومة، كما بقي على أجندة الخطاب النيابي طيلة عمر حكومة النابلسي، فواصلوا مطالبتها بتقديم حلول لمشكلات المواطنين، وبضرورة طرح سياساتها لمواجهة التحديات الاقتصادية والمعيشية على المجلس، ليتسنى للنواب فهم تفكير الحكومة؟ وكيف ستواجه هذه التحديات؟ ولمساعدتها في بلورة الحلول(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 29 /1/ 1957).

ومن الأمثلة على هذه الاهتمامات النيابية، أن طرح عدد منهم قضية تحميل سكان القرى نفقات بناء المدارس، ورواتب المعلمين الإضافيين، ونقلوا تذمر أهل القرى وأنهم يعدُّون هذا ظلمًا يقع عليهم وتمييزًا في المعاملة بينهم وبين إخوانهم المواطنين في المدن، وطلب النواب وضع مخصصات لرواتب هؤلاء المعلمين في الموازنة، وتحقيق المساواة بين المواطنين في القرى والمدن. وكان ردّ وزير التربية شفيق ارشيدات: "إن اشتراك الشعب في تحمّل نفقات التعليم يعدُّ تدريبًا على الاضطلاع بالمسؤولية، وقد جرت معظم الأقطار المتمدنة على هذه السياسة، ولقد دأبت هذه الوزارة على إشراك الهيئات المحلية سواء أكانت في المدن أم في القرى وبدون تمييز في المعاملة بين الجهتين في تحمّل نفقات التعليم وفقا للمادة 44 من قانون المعارف رقم 20 سنة 1955 (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/2/19). ونظرًا إلى تعدد المداخلات اضطر رئيس الوزراء للردّ، فقال: "في كل سنة تُدخل وزارة المعارف عددًا محترمًا من ملاك المعلمين الإضافيين في الموازنة العامة، بقدر ما تستطيع الموازنة أن تحتمل"، وأضاف إن "النظرة المثالية لا شك في أن تتحمّل الدولة عبء التعليم ما دام الدستور كما أشار الأخ الصديق السيد العنبتاوي ينصّ على أن التعليم الأولي إلزامي، ولكنّ ما حيلتنا إذا كانت الموازنة لا تتسع لكل مطالب الأمة، فوجدت ظروف اقتضت سنّ هذا التشريع، فهو بحقيقته يوازي بين أهل المدينة وأهل القرية"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 19/2/ 1957).

ولم تتهيأ للحكومة الفرصة الكافية للكشف عن سياساتها المالية وشرحها للنواب على نحو مفصّل، وتوضيح أثرها في مجمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولمّا قدّمت الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 1957-1958م، بتاريخ 21 آذار 1957م، أي في الجلسة النيابية الأخيرة التي أتيح لها أن تحضرها وهي ما تزال في مقاعد الحكم، جاءت الموازنة مختصرة وعلى شكل ملخص يخلو من التفاصيل، ويقع في بضع صفحات. ووعدت الحكومة بتزويد اللجنة المالية بمشروع الموازنة مفصلًا، لكن المجلس لم يتمكن من مناقشة مشروع قانون الموازنة وإقراره، بسبب استقالة الحكومة بتاريخ 10 نيسان/ إبريل 1957م، وعليه لم تقدّم الحكومة برنامجها المالي والاقتصادي مفصلًا في هذه الحالة أيضًا، كما لم تقدّمه في بيانها الوزراي.

وقد اعتزت الحكومة وهي تقدّم مشروع الموازنة العامة، بأنها جاءت خالية من "المعونة البريطانية التي كانت مبعث المرارة النفسية للشعب العربي المناضل ليس في الأردن وحدها بل في جميع الأقطار العربية التي كانت خناقًا وثيقًا يشدّ على الروح العربية الوثّابة المتحررة. وبدلًا من هذه المعونة اشتملت الموازنة على التزامات أخوية عربية خالصة تستند إلى اتفاقية التضامن العربي"(جلسة مجلس النواب الخامس يوم 1957/3/21) وتضمنت الموازنة في باب الإيرادات مبلغ 12.500.000 دينار تحت بند الالتزامات العربية، بالاستناد إلى اتفاقية التضامن العربي(جلسة مجلس النواب الخامس يوم

1957/3/21)، لكن، بعد إسبوعين واجهت الحكومة الحقيقة المالية المحرجة، فلم تصل المعونة العربية.

وفي المجمل كانت الحكومة تدخل في مساجلات مع الأصوات النيابية المنتقدة، وترد على النواب بأنها مهتمة بكل الشؤون والقضايا التي يطرحها النواب، ولديها رؤيتها وسياساتها حولها وسوف تكشف عنها في الوقت المناسب، بعد أن تنهي انشغالاتها بقضايا سياسية مفصلية كالمعونة العربية وإلغاء المعاهدة مع بريطانيا، لكنها عمليًا لم تتمكن من الكشف عن السياسات المطلوبة التي تؤمن بها، ولم تتمكن من معالجة القضايا والمشكلات المثارة، وقد يكون لانشغالاتها الخارجية وقصر عمرها دور في عدم تمكنها من تقديم المطلوب منها على صعيد السياسات والمعالجات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المتنوعة، وكانت أصوات نيابية لا تلتمس عذراً للحكومة في هذا الإنشغال، وهذا بطبيعة الحال لم يمنع من وجود من يعذرها، وهذا متوقّع كون الحكومة نيابية حزبية لها إمتداداتها داخل المجلس، (جلسة مجلس النواب الخامس يوم 29 /1/ 1957).

ظروف نهاية تجربة حكومة سليمان النابلسي الحزبية النيابية:

وافق مجلس النواب الخامس بعيد افتتاح أعماله بقليل، وفور تشكيل حكومة سليمان النابلسي، بالإجماع على توصية لجنته للشؤون الخارجية في تشرين الثاني 1956م، التي تطلب من الحكومة الشروع في مفاوضة بريطانيا لإنهاء المعاهدة الأردنية- البريطانية(جلسة 20 تشرين الثاني 1956)، وتم التوصل إلى اتفاق إلغاء المعاهدة وتوقيع مذكراته بتاريخ 13 آذار/ مارس 1957م، وكان الأردن قد وقّع اتفاقية التضامن العربي في القاهرة بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 1957م التي كفلت التزام الدول العربية الثلاث (مصر والسعودية وسوريا) بتقديم ما اصطلح على تسميته" المعونة العربية" لتعويض الأردن عن المعونة المالية البريطانية المقدّمة له بموجب المعاهدة مع بريطانيا إذا ما أقدم على إلغائها(جلسة صباح يوم الاربعاء 13آذار1957م. الموسى، 1959، ص 653).

وسعت حكومة النابلسي لتلبية المطالب النيابية، وساندت الخطاب النيابي الحزبي المطالب بتعزيز الحريات السياسية والصحفية والعامة، وقرّبت العناصر الشيوعية والبعثية، واستجابت للمطالب والتوصيات النيابية فسمحت بصدور جريدة (الجماهير) الشيوعية، في ظل سريان قانون مكافحة الشيوعية، كما منحت بتاريخ 30-31 كانون أول/ يناير 1956م تراخيص لصحف حزبية أخرى، كالكفاح الإسلامي لسان جماعة الإخوان المسلمين، وصحيفة "الجبهة" لسان حال اليسار، وصحيفة "الميثاق" للحزب الوطني الاشتراكي، و"اليقظة" لحزب البعث(الموسى، 2008، ص77)، كما سمحت لوكالة الأنباء السوفيتية (تاس) بفتح مكتب لها في عمّان، وهذا التساهل الحكومي مع النشاط الشيوعي في البلاد كان دافعًا للملك الحسين لإرسال رسالة إلى رئيس الحكومة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1957م(Hussein,1962, pp159-160) تحدّث فيها الملك عن أخطار التغلغل الشيوعي، وحذّر فيها من الفوضى الحزبية وخاصة النشاط الشيوعي(الحسين، 2009، ص ص 112-113. الموسى، 2008، ص 80). واستقبل معظم أبناء الشعب الأردني، والمتدينون من الناس الذين يشكّلون الهيكل الأساسي للبلاد، الرسالة بالترحاب والتأييد، أما الحكومة فقد تلقتها بقلق، وأطلق عدد من الوزراء تصريحات أثارت الحديث في الإعلام عن النزاع القائم بين القصر والحكومة(الحسين، 2009، ص 112-113. المجالي، 2009، ص ص211-212).

لكن الحكومة بعد يومين من الرسالة الملكية، ذهبت في الاتجاه المعاكس، فاستجابت للمطالب والتوصيات النيابية، وللضغوط من قبل بعض وزرائها، فاتخذت قرارها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي بتاريخ 2 نيسان/ إبريل 1957م، وأعلنت نيّتها إقامة علاقات دبلوماسيّة مع الصين الشيوعية(الماضي، الموسى،1988، ص ص666-667)، مما زاد في حدة التباعد بين الملك والحكومة، كما تورطت الحكومة في إصدار قوائم إحالة على التقاعد أو الاستغناء عن الخدمات متتالية للتخلص من معارضيها ومن أهل الولاء للملك من كبار الموظفين المدنيين ومن كبار ضباط الجيش والأمن، وهذا جاء تنفيذًا لمطالب بعض وزرائها ولعدد من النواب اليساريين والقوميين المتحالفين مع الحكومة(Satloff,1986, p164) كما انزعج الملك من تشويه قضية تعريب قيادة الجيش وطرد الجنرال جون باغوت غلوب ((John Bagot Glubb، والانتقاص من دور الملك الحسين في هذه العملية التأسيسية لتحرّر الأردن من القيود البريطانية(الحسين، 2009، ص108)، ومما ضاعف في خطورة ما يجري برأي الملك الحسين تسلّل السياسة والدعايات الحزبية إلى الجيش(الحسين،، 2009، ص ص 110-111).

وهكذا، كانت استجابة الحكومة لبعض الضغوط من الوزراء المتشددين(عثمان، 2016، ص ص394-395)، ومن قبل بعض النواب بالمضي قدمًا في فكرة تطهير الجهاز الحكومي، قدّ شكّلت سببًا لإثارة المتاعب في وجه الحكومة، كما ألّبت عليها القوى والتكتلات السياسية المحافظة، مما أسهم في الوصول إلى إنهاء التجربة برمتها، ففي السابع من نيسان/ إبريل 1957م تقدّمت الحكومة بقائمة طويلة من الموظفين والمسؤولين لإقالتهم، من بينهم بهجت طبّارة(1895-1962م) مدير الأمن العام، ووافق الملك الحسين على القائمة(شلايم، 2011، ص164. الماضي، الموسى،1988، ص 667). وفي العاشر من نيسان/ إبريل 1957م قرّرت الحكومة صرف سبعة وعشرين مسؤولًا عسكريًا ومدنيًا من الخدمة معظمهم من الموالين للملك، وضمّت القائمة بهجت التلهوني، رئيس الديوان الملكي، والشيخ محمد أمين الشنقيطي قاضي القضاة(Satloff,1986, p164. عثمان، 2016، ص 388. الموسى، 2008، ص ص 82-83. شلايم2011، ص165)، وفي اليوم نفسه طلب الملك من الحكومة الإستقالة، فاستقالت. (Hussein,1962, pp159-160. عثمان، 2016، ص390. شلايم، 2011، ص165. الماضي، الموسى،1988، ص 668).

خاتمة تحليلية:(ضرورة اختصار الخاتمة ووضع توصيات)

اكتسبت حكومة سليمان النابلسي أهميةً وتفرّدًا في تاريخ الحياة السياسية الأردنية، لكونها الحكومة الحزبية النيابية الأولى، لكنها دخلت معترك

الحكم بلا برنامج عمل واضح؛ فالحزب الوطني الاشتراكي كان حديث النشأة، كما أنه فوجيء بالفوز في الانتخابات، كما فوجيء بتكليفه بتشكيل الحكومة، فلم يكن محتاطًا على برامج تفصيلية تُعالج شؤون الدولة والحكم، بينما امتلك شعارات سياسية وإنتخابية رفعها في أثناء الحملة الإنتخابية وفي الشارع، وهذا ما يظهره البيان الوزاري للحكومة، ومجمل الخطاب السياسي لها، فقد جاء البيان الوزاري للحكومة خاليًا من مقاربة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنموية والخدمية، مما عرّضها للنقد النيابي، وإن نالت الثقة بشبه إجماع. (جلسة مجلس النواب الخامس 27 /11/ 1956).

وفي ظل التركيبة السياسية للمجلس كان من المتوقع أن تتنازع النواب رؤى ومواقف فكرية وسياسية متعارضة، تمتد من أقصى اليسار الشيوعي والاشتراكي والقومي إلى اليمين الإسلامي ممثلًا بجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وما بينهما من قوى اجتماعية وعشائرية محافظة.

وفي ظل هذا التنوّع الفكري والسياسي كانت مواقف النواب ومداخلاتهم تشخّص واقع الحال، وتنتقد الإهمال الحكومي للشؤون الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية، ولم تبتعد مساجلات النواب مع الحكومة وفي ما بينهم عن طابع الجدل الفكري والسياسي على قاعدة الإنتماءات الفكرية والحزبية، وهذا قدّم سلة أفكار وآراء ومقترحات ثرية ومتنوعة للحكومة.

وقد اصرّ النواب على مواصلة مطالبة الحكومة بأن تفي بما قطعته على نفسها من وعود وتعهدات، بتقديم "تشريعات تقدّمية" تنسخ "التشريعات الرجعية" في مجال الحريات العامة والصحفية، كقوانين الأحزاب، والانتخاب، والمطبوعات، والدفاع، والوعظ والإرشاد، والإشراف على البدو، وتعزيز الحريات العامة والحزبية والإعلامية، وتحديث التشريعات الناظمة للعمل السياسي، لكن الحكومة لم تتمكن من تلبية هذه المطالب، ولم تتقدّم من المجلس بحزمة "التشريعات التقدّمية" التي وعدت بها، في حين خففت القيود التي تفرضها التشريعات الراهنة المتعلقة بقانون الدفاع أو بحرية الصحافة، ولم تتقدم بخطة توضيحية لما وعدت به في جعل الفقة الإسلامي مصدرًا من مصادر التشريع، ولم تُعلّق على المطالبة بتعديلات دستورية، ولم تعد بشيء في ما يخصّ المطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية.

وشكّل النواب ضغطًا كبيرًا على الحكومة ساهم فيه حتى نواب الأحزاب المشاركة في الحكومة، وعدد من نواب أحزاب المعارضة والنواب المستقلين، لمطالبة الحكومة ببلورة سياساتها حيال الشؤون الداخلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والخدمية، وإجراء إصلاحات إدارية، ومحاربة الفساد، وتعزيز صلاحيات ديوان الموظفين وديوان المحاسبة، وتعديل التشريعات الناظمة لعملهما.

لكن الحكومة لم تتقدم للمجلس بحزمة التشريعات التي طالب بها، سواء في مجال الحريات والديمقراطية، أو في المجالات الاقتصادية والادارية والتنموية. كما لم تلب الحكومة مطالبات النواب بتقديم حزمة مشروعات اقتصادية مدروسة، لإنعاش الاقتصاد وتشغيل الشباب، ورفع مستوى معيشة المواطن، وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية المقدّمة للمواطن.

ولعل إنشغال الحكومة في الملفات والشؤون الخارجية، كملف إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، اتفاقية التضامن العربي، والمعونة المالية العربية للأردن، ساهم في عدم تمكّنها من مقاربة الملفات والشؤون الداخلية على النحو الذي يرتضيه النواب. وبلا شك؛ فإن عمر الحكومة القصير لأقل من ستة أشهر(29 تشرين الأول/ اكتوبر 1956م- 10 نيسان/ إبريل 1957م) لم يمنحها الفرصة الكافية لتتقدم ببرامج سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، كما لم يفسح الوقت لها ممارسة قناعاتها حيال عديد الملفات الشائكة التي كان النواب يطالبونها بتحديد موقفها منها، وقطعًا لم تتح لها هذه التجربة القصيرة الفرصة المواتية لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل المشكلات التي يعيشها المواطن في مناحٍ عدة. وفي المحصلة استقالت الحكومة قبل أن تقدم حزمة "التشريعات التقدّمية" التي تطلعت والمجلس لإنجازها.

ويتضح لنا أن نهاية تجربة الحكومة الحزبية النيابية، ساهمت في الوصول إليه جملة عوامل داخلية وخارجية، منها قلة الخبرة في هذا المجال لدى جميع الأطراف، والتشدد الذي أبدته بعض العناصر الحزبية اليسارية والقومية من النواب والوزراء، وممارستهم الضغط على الحكومة لإتباع سياسة حرق المراحل، دون مراعاة لحداثة التجربة وضرورة رعايتها وتركها لتترسخ وتنمو بهدوء، ساهم في النهاية المبكّرة.

ولا شك في أن تجاهل الحكومة للشؤون الداخلية ألّب عليها نوّاب المعارضة والنواب المستقلين، الذين لديهم أولوياتهم المتعلقة بمصالح ناخبيهم ودوائرهم الانتخابية، كما أن خضوع الحكومة لأصحاب المواقف المتشددة بإجراء ما سُمي "التطهير الإداري" في أجهزة الدولة العسكرية والمدنية، وتدخل الحكومة الحزبية في الشؤون العسكرية، وفتح المجال لتسلل المؤثرات الحزبية إلى صفوف الجيش، والإصرار على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية، والارتهان للأصوات الداعية لإعطاء الأولوية في تحديد السياسات والقرارات الحكومية لما يُرضي رغبات الدولتين الشقيقتين مصر وسوريا، حتى لو تناقض الأمر مع الأولويات والمصالح الأردنية، كل هذه العوامل ساهمت في إنهاء التجربة على نحو مبكّر.

وبلا ريب؛ فإن دراسة هذه التجربة المبكّرة في تشكيل الحكومات الحزبية النيابية تشكّل فرصة للتعلّم منها، مما يتطلب مزيدًا من الدراسة والتحليل، واستخلاص الدروس والعبر منها، بما يساعد الأجيال الأردنية في فهم نقاط القوة والضعف في تلك التجربة، والوقوف على التحديات التي واجهتها وتسببت في فشلها بُغية تلافيها مستقبلًا، سيما وان الأردن يتطلع نحو تحديث منظومة التشريعات السياسيةن والتوجّه نحو الحكومات الحزبية النيابية، وتفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية.

المصادروالمراجع

إبن طلال، الحسين، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة، د. غازي غزيل، مراجعة د، محمد عزت نصرالله، وزارة الثقافة، عمّان، 2009.

ابن طلال، حسين (الملك حسين)، غير مستقر يكذب الرأس: السيرة الذاتية للملك حسين 1 من المملكة الأردنية الهاشمية (نيويورك: برنارد جيس، راندوم هاوس، 1962).

أبو نوار، علي، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية (1948-1964)، دار الساقي، لندن، الطبعة الأولى، 1990.

الاتفاق بين المملكة المتحدة والحكومة الاردنية المؤقتة - الأردن 20 فبراير 1928، في سجلات الأردن 1919-1965، المجلد الثالث.

التميمي، أنور الخطيب، مع صلاح الدين في القدس، تأملات وذكريات، دار الطباعة العربية، القدس، الطبعة الأولى، 1986.

الجريدة الرسمية، 1928م، 1956-1957م. موقع رئاسة الوزراء الأردنية، http://pm.gov.jo/newspaper

الشيّاب، سلطان، أصحاب الدولة، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية 1921-2015، وزارة الثقافة، عمّان، الطبعة الأولى، 2016.

الغويين، فيصل، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية 1908-1976م،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،الطبعة الأولى، 2019.

الماضي والموسى، منيب وسليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959، مكتبة المحتسب، عمّان، الطبعة الثانية، 1988.

الموسى، سليمان، أعلام من الأردن (هزّاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل)، صفحات من تاريخ العرب الحديث، عمّان، الطبعة الثانية، 2008.

جريدة الدفاع22 تشرين الأول/ أكتوبر1956، 1957.

جونستون، السير تشارلز، الأردن على الحافّة، تعريب: فهمي شمّا، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الطبعة الثانية، 1996.

حبش، جورج، صفحات من مسيرتي النضاليه، مذكرات جورج حبش، مركز، دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2019.

دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، 1921-1993، 1993.

ساتلوف، روبرت، الاضطرابات، على الضفة الشرقية: تحديات الاستقرار الدنمي في الأردن (نيويورك: برايغر، 1986).

شلايم، آفي، أسد الأردن، حياة الملك حسين في الحرب والسلام، ترجمة سليما عوض العباس، مركز الكتب الأردني،عمّان، 2011.

طريف، د. جورج، الحياة البرلمانية في الأردن، 1921-2013م، وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

عثمان، ماهر، الأردن في الوثائق السريّة البريطانية (1953-1957) السنوات الخمس الأولى

من عهد الملك حسين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2016.

بيدي، عقيل حيدر حسن، الأردن: دراسة غير سياسية، 1948-1957 (نيودلهي: دار آسيا بوبليشينغ، 1965).

محاضر مجلس النواب الأردني، المحفوظة في أرشيف المجلس. ويمكن الوصول اليها الكترونيًا من خلال الرابط التالي: http://www.representatives.jo

References

Abidi, Aqil Haider Hasan, Jordan: A political Study,(1948-1957). New Delhi: Asia Publishing House.

Abu Nowar, Ali, (1990).When the Arabs Vanished, Memoirs in Arab Politics (1948-1964), (1st),Dar al-Saki, London.

Agreement between the United Kingdom and Trans – Jordan (1928). Records of Jordan 1919-1965, Volume3.

Al-Ghwein, Faisal, (2019). Suleiman al-Nabulsi and his role in Jordanian political life 1908-1976,(1st). Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut.

Al-Madi and the Mouse, Munib and Suleiman,(1988). History of Jordan in the 20th Century 1900-1959, Al-Mahsab Library,(2nd). Amman

Al-Musa, Suleiman,(2008). Flags from Jordan (Hazaa Al-Majali, Suleiman al-Nabulsi, Wasfi al-Tal),(2nd). pages from modern Arab history, Amman.

Al-Shayab, Sultan, (2016).State Owners, Biography of Jordanian Heads of Government 1921-2015, (1st) Ministry of Culture, Amman.

Defense Newspaper 22 October 1956, 1957.

Department of Publications and Publications, (1993). Jordanian Documents, Jordanian Ministries (1921-1993).

Habash, George, (2019).Pages from My Struggle, Memoirs of George Habash, (1st), Center, Arab Unity Studies, Beirut.

Ibn Talal, Al Hussein,(2009). My Career as King, Royal Talks, published in French by Faridoun Sahib Jam, Translated by Dr. Ghazi Ghazal, Review Dr. Mohammed Ezzat Nasrallah, Ministry of Culture, Amman.

Ibn Talal, Hussein (King Hussein), (1962). Uneasy Lies the Head: The Autobiography of King Hussein 1of the Hashemite

Kingdom of Jordan (New York: Bernard Geis, Random House).

Johnston, Sir Charles, (1996). Jordan on the Edge, Arabization: Fahmy Shamma, (2nd).Ministry of Culture Publications, Amman.

Official Gazette, (1928). 1956-1957, Jordanian Prime Minister's Website, http://pm.gov.jo/.

Osman, Maher, (2016). Jordan in British Secret Documents (1953-1957) first five years From the reign of King Hussein, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut .

Satloff, Robert, (1986). Troubles, On the East Bank: Challenges to the Domenstic Stability of Jordan (New York: Praeger,).

Schlaim, Avi,(2011).Lion of Jordan, King Hussein's Life in War and Peace, translated by Salima Awad al-Abbas, Jordan Book Center, Amman.

Tamimi, Anwar al-Khatib, (1986). With Saladin in Jerusalem, Reflections and Memories, (1st),Arab Printing House, Jerusalem.

Tarif, Dr. George, (2014). Parliamentary Life in Jordan, 1921-2013, (1st) Ministry of Culture, Amman.

The minutes of the Jordanian Parliaments preserved in the Archives of the Council. It can be accessed electronically through Next link: http://www.representatives.jo.